

Distr.: General
25 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٠٣ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه إعلان كوالالمبور الذي اعتمد في المؤتمر السنوي السادس للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد والاجتماع العام المعقود خلال الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في كوالالمبور، ماليزيا.

والرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد هي منظمة غير حكومية، وقد تأسست لدى اختتام الاجتماع الخاص المعقود في مكتب الأمم المتحدة في فيينا في عام ٢٠٠٦، وتلقت، منذ ذلك الحين، دعما قويا من مختلف السلطات على الصعيد العالمي والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد فضلا عن مساعدة خاصة قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وحتى الآن، عقدت الرابطة بنجاح خمسة مؤتمرات سنوية واجتماعات عامة أجرى المشاركون خلالها مناقشات ودراسات متعمقة بشأن كل فصل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعملت بنشاط على تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية.

وتتشرف ماليزيا وتفخر بكونها البلد المضيف هذا العام، وترحب في الواقع ترحيبا حارا بجميع المؤسسات والهيئات الوطنية المختصة المكلفة بمهمة مكافحة الفساد. وقد تشرفنا بحضور مشاركين من أكثر من ١١١ بلدا و ١٢ منظمة دولية في المؤتمر والاجتماع العام. وإنه لمن حسن حظ ماليزيا حضور السيد ديمتري فلاسييس، الذي خاطب المؤتمر والجلسة



الرجاء إعادة استعمال الورق

051112 051112 12-56790 (A)



العامة بصفتها رئيس فرع مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية، شعبة شؤون المعاهدات لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي هذا الصدد، سأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، في إطار البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية.

(توقيع) حسين حنيف

السفير

الممثل الدائم لماليزيا

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

المؤتمر السنوي السادس والاجتماع العام للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد

[كوالالمبور، ماليزيا، ٤-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢]

إعلان كوالالمبور

نحن، ممثلي سلطات مكافحة الفساد في ١١١ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمناطق الإقليمية لدى ١٢ منظمة دولية، اجتمعنا في كوالالمبور، ماليزيا، في المؤتمر السنوي السادس والاجتماع العام للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد المكرسين من أجل "تقديم المساعدة التقنية وتبادل المعلومات" (الفصل السادس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد):

إذ نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤/٥٨، الذي اعتمدت الجمعية العامة بمقتضاه اتفاقية مكافحة الفساد وحددت يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، يوماً دولياً لمكافحة الفساد،

وإذ نشير أيضاً إلى جميع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التي تدعو إلى التعجيل بالتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها بالكامل،

وإذ نشير كذلك إلى إعلانات بيجين، وبالي، وكيبف، وماكاو، ومراكش، فضلاً عن التوصيات الصادرة عن المناسبات الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد المعقود في عمّان والذي شارك في تنظيمه كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد،

وإذ ندرك أهمية القرارات التي اتخذها مؤتمر الدول الأطراف، في دوراته الأولى والثانية والثالثة والرابعة المعقودة على التوالي في عمان، ونوسا دوا، والدوحة، ومراكش،

واقتراناً منا بأن الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المهنية ذات الصلة يمكنها، فرادى أو جماعات أن تقدم إسهامات كبيرة في التنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة الفساد،

- ١ - **نعوب** عن امتناننا للجنة مكافحة الفساد الماليزية، لاستضافتها المؤتمر السنوي السادس للرابطة واجتماعها العام، فضلا عن خالص التقدير لحكومة ماليزيا وشعبها على ما أبدياه من حفاوة حارة؛
- ٢ - **نعوب** عن تقديرنا لحكومة تزانيا، ولا سيما مكتب منع ومكافحة الفساد على استضافة اجتماع اللجنة التنفيذية للرابطة الذي عقد في أروشا، في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛
- ٣ - **نقر ونؤكد** أهمية المساعدة التقنية، بما في ذلك توفير الدعم المادي والتدريب والخبرة ذات الصلة والمعرفة المتخصصة لتلبية الاحتياجات الفردية للدول الأطراف، من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة الفساد، وجعل تلك المساعدة جزءاً لا يتجزأ من الجهد العام المبذول في مكافحة الفساد؛
- ٤ - **نؤكد مجدداً** أهمية امتثال الدول الأطراف للأحكام الواردة في الفصل السادس من اتفاقية مكافحة الفساد، والمتعلقة بتقديم مساعدة تقنية متكاملة ومنسقة تتولى البلدان زمامها على الصعيد القطري، لا سيما تقديم مساعدة تقنية المطلوبة لتلبية الاحتياجات التي حددها الدول الأطراف من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد؛
- ٥ - **نحث** الدول الأطراف على أن تعطي أولوية عليا لتلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حُددت ورُتبت حسب أولويتها في ردود الدول على قوائم التحقق المرجعية للتقييم الذاتي الشاملة والتقارير القطرية؛
- ٦ - **نشجع** الدول الأطراف على إنشاء أو تطوير أو تحسين برامج تدريبية محددة بشأن منع ومكافحة الفساد من أجل تحسين مهارات الموظفين المختصين بإنفاذ القانون؛
- ٧ - **نحث** الدول الأطراف على أن تقدم لبعضها البعض أكبر قدر من الدعم، بما في ذلك التدريب وتبادل الخبرات ذات الصلة والمعارف المتخصصة من أجل تيسير التعاون الدولي، وتمشيا مع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية مكافحة الفساد؛
- ٨ - **نتعهد** بتقديم دعمنا الكامل لمساعدة الدول الأطراف على تحديد وصياغة احتياجاتها على وجه التحديد من المساعدة التقنية، وتعزيز تلك المساعدة وتيسير تقديمها من أجل سد الثغرات التي حددت؛
- ٩ - **نشجع** المكتب بقوة على مواصلة تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلبها، وفي مواجهة احتياجات كل منها، بمجموعة واسعة من وسائل المساعدة في مجال بناء القدرات، فضلا عن الخبرة المباشرة في صياغة

السياسات، من خلال البرامج المواضيعية والإقليمية لدى المكتب، ونوصي بأن تجعل الجهات المتعددة الأطراف والثنائية التي تقدم المساعدة التقنية أهداف اتفاقية مكافحة الفساد جزءاً لا يتجزأ من التزاماتها السنوية وأن تزيد مقدار الموارد المخصصة لدعم البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد؛

١٠ - ندعو اللجنة التنفيذية إلى النظر في احتياجات أعضاء الرابطة، بما في ذلك اقتراح أنشطة في مجال التدريب والإشراف على الأنشطة المنفذة حالياً في هذا الصدد وتقييمها، من أجل المساعدة في تزويد واضعي السياسات والممارسين بالمعارف والمهارات اللازمة في مكافحة الفساد، على النحو المبين في خطة العمل؛

١١ - نتعهد بتقديم دعمنا الكامل للجهود الجارية التي يبذلها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني باسترداد الأصول، المنشأ لتقديم المشورة والمساعدة إلى مؤتمر الدول الأطراف في إطار تنفيذ الولاية الموكولة إليه بشأن إعادة عائدات الفساد، وفي تطوير المعارف المتراكمة وتشجيع التعاون، وتيسير تبادل المعلومات وتحديد احتياجات بناء القدرات، ولما يقدمه الفريق من توصيات، ونتطلع إلى تنفيذ خطة عمله المتعددة السنوات المتعلقة باستعادة الأصول، التي تغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥؛

١٢ - نعتزف بالدور المتواصل والقيم للمبادرة المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي (استرداد الأصول المسروقة) بوصفها قوة دافعة في برنامج استرداد الأصول، وندعو الدول الأطراف إلى مواصلة العمل بنشاط لدعم المبادرة في عملها؛

١٣ - نرحب مع الارتياح بتصديق ١٦١ بلداً على اتفاقية مكافحة الفساد أو انضمامها إليها، ونحث حكومات البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تتحرك بسرعة وتصميم للتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها ومن أجل تحقيق هدف انضمام الجميع إلى الاتفاقية؛

١٤ - نرحب مع التقدير بالقرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر الدول الأطراف في دوراته الأربع التي عقدت حتى الآن، ونتطلع إلى أن يُحرز مزيد من التقدم في تنفيذ ولايته خلال دورته الخامسة، المقرر عقدها في بنما في عام ٢٠١٣؛

١٥ - نشيد بالعمل المتميز الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبالتزامه بالعمل بوصفه أمانة لمؤتمر الدول الأطراف وهيئاته الفرعية وتنفيذه قرارات مؤتمر الدول الأطراف، بما في ذلك جهوده الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية بفعالية؛

١٦ - تؤكد أهمية الدور الذي يقوم به مؤتمر الدول الأطراف في رصد تنفيذ الاتفاقية، ونكرر دعوتنا الموجهة إلى اللجنة التنفيذية للرابطة، كي تلتزم، بالتشاور مع الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف، السبل الملائمة لتوثيق التعاون بين الرابطة ومؤتمر الدول الأطراف من أجل تعزيز مشاركة الرابطة وأعضائها في التنفيذ السليم والفعال للتوصيات الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف وإسهامهم فيه؛

١٧ - نتطلع إلى نتائج آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وندعو اللجنة التنفيذية للرابطة إلى تشجيع تبادل الخبرات التي اكتسبها أعضاؤها خلال عملية الاستعراض؛

١٨ - نكرر دعوتنا الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء أن تشرع في إجراء الإصلاحات ذات الصلة التي تعزز الكفاءة المهنية والفعالية لدى سلطات مكافحة الفساد في إطار منع الفساد ومكافحته، وكفالة استقلال القضاء ونزاهته، ومنع حدوث تضارب المصالح في الوظائف العامة، وكفالة حرية الوصول إلى المعلومات، والشفافية وتحقيق المساءلة في الإدارة العامة، فضلا عن ضمان الاستقلال الكامل لجميع السلطات ذات الصلة المعنية بمكافحة الفساد والحفاظ على ذلك الاستقلال؛ وفي هذا السياق، نرحب مع التقدير، ونشيد بالإنجازات التي حققتها شبكة الشركاء الأوروبيين لمكافحة الفساد، في اعتمادها بالإجماع مبادئ ومعايير عالمية لسلطات مكافحة الفساد، ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحيط علما بها مع تأييدها وأن تترجمها إلى واقع؛

١٩ - نحث سلطات مكافحة الفساد على أن تعمل على نحو استباقي على تشجيع حكومات بكل منها وهيئاتها التشريعية على وضع وتنفيذ برامج عمل ملائمة، من أجل دعم الزخم الذي ولدته اتفاقية مكافحة الفساد ومواصلته وتعزيزه، وأن تولي اهتماما مستمرا لدورها الوقائي الحيوي ولمهامها البالغة الأهمية في إنفاذ القانون، حسب الاقتضاء، وهي مهام أساسية للتطبيق العملي والفعال لجميع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية مكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي؛

٢٠ - نحث الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة، على النظر في تقديم موارد إضافية لدعم هذه الجهود، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة والعمل الجماعي على الصعيد العالمي، بسبل منها الإسهام في الحساب الخاص لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بنسبة مئوية من الأموال، أو من القيمة المناظرة لعائدات الجرائم أو الممتلكات التي تصادر، وفقا لأحكام لاتفاقية مكافحة الفساد وتمشيا مع المادة ٦٢ (ج) من الاتفاقية؛

٢١ - نعرب عن تقديرنا العميق لجميع الرابطات الدولية والمهنية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والمجتمع المدني ووسائط الإعلام لما تضطلع به من دور في توعية الجمهور باتفاقية مكافحة الفساد والأثر المدمر للفساد بأشكاله العديدة والمتنوعة، وعلى تقديمها الدعم والتعاون المستمرين إلى الرابطة ومؤتمر الدول الأطراف، ونؤكد على أهمية حماية الشهود والخبراء والضحايا وأعضاء النيابة العامة والقضاة والأشخاص الآخرين المشاركين في مكافحة الفساد؛

٢٢ - نعرب أيضاً عن تقديرنا للجنة التنفيذية لتنفيذها المبادرات المتفق عليها في خطة العمل، الأمر الذي أدى إلى تحديد سبل جديدة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد وتطوير عدد من الأفكار الجديدة والمبتكرة أيضاً في مكافحة الفساد ضمن حملات التوعية التي تقوم بها ومنبر التواصل الذي نعمده، ونطلب من اللجنة التنفيذية تخصيص موارد كافية لضمان تنفيذ خطة العمل على نحو فعال ومنظم ومستدام؛

٢٣ - نرحب مع التقدير والإشادة ببداية الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد أول برنامج دولي ومشترك بين التخصصات لشهادة الماجستير في دراسات مكافحة الفساد من أجل المهنيين العاملين في جميع قطاعات المجتمع الذين يرغبون في البقاء في وظائفهم بالكامل بينما يواصلون السعي للحصول على درجاتهم العلمية الرامية إلى تعزيز تمكينهم في عملهم الهام في مجال مكافحة الفساد، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إيفاد مشاركين والنظر في تقديم منح دراسية للمشاركين من أقل البلدان نمواً، ونشجع على تعزيز التعاون بين الرابطة والأكاديمية وجميع البلدان الأعضاء، والأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد، وغيرها من مؤسسات التدريب الإقليمية والوطنية عن طريق تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات فضلاً عن وضع المناهج الدراسية، وأنشطة التدريب المشترك، ومراعاة نتائج آلية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد في إطار القيام بذلك؛

٢٤ - نعرب عن التقدير والثناء للجهود التي تبذلها اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، جمهورية الصين الشعبية، لاستضافتها المنافسة الدولية لإعلانات الفيديو للخدمة العامة لمكافحة الفساد، وحلقة العمل المعقودة لهذا الغرض في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حيث اجتذبت المنافسة وحلقة العمل ٢٩ مشاركاً من هيئات مكافحة الفساد ووكالات إنفاذ القانون في ٢١ بلداً وجهة، ونعترف أيضاً ببالغ الامتنان بالدعم أو التبرعات المعلنة المقدمة من بلدان أخرى كالبرازيل والهند في إطار الاضطلاع ببعض الأنشطة الأخرى المشتركة المدرجة في خطة العمل؛

٢٥ - نرحب مع الارتياح الشديد بالمساهمات الهامة والمبادرات المشتركة التي قدمها أعضاء الرابطة والتي سبق أن تولدت عن خطة العمل، ونحث بقوة الأعضاء الآخرين على أن يشاركوا مشاركة كاملة في مواصلة تنفيذها، عن طريق تقديم مقترحات أو القيام بمبادرات سواء بصورة فردية أو بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين وبالتعاون الوثيق مع أمانة الرابطة، بغية دعم الرابطة في تحقيق هدفها النهائي المتمثل في تعزيز التنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة الفساد؛

٢٦ - نعرب عن تقديرنا لجمهورية الصين الشعبية لاستضافتها الحلقة الدراسية التدريبية التي نظمتها الرابطة في داليان في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ونشيد بالجهود التي بذلتها النيابة الشعبية العليا لتحقيق النجاح في عقد تلك الحلقة التي حضرها ٤٢٠ مشاركاً من ٨١ بلداً، وكذلك على دعمها المتواصل لتنظيم واستضافة هذه الحلقات الدراسية التدريبية، ونشجع أعضاء الرابطة الآخرين على عقد دورات تدريبية مماثلة لا على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي فحسب، بل وعلى الصعيد الوطني؛

٢٧ - نعرب عن تقديرنا للرؤساء المؤسسين والحاليين للرابطة لما قدموه من قيادة وتوجيه في مواصلة تعزيز التعاون والشراكة بين سلطات مكافحة الفساد والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة في الدفع قدماً بقضية مكافحة الفساد، ونُشيد بالأمانة لما تقدمه لعمل الرابطة من دعم حيوي ومتسم بقدر عالٍ من المهنية؛

٢٨ - نقرر بأن تقوم السلطات المعنية بمكافحة الفساد بتعميم نص هذا الإعلان على نطاق واسع في بلدانها، وأن تقدمه إلى مؤتمر الدول الأطراف؛ بالإضافة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة.